المؤتمر العربي رفيع المستوى: عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية

كلمة سعادة الأستاذ فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

- معالي

- السيد

-السيد

-أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة

-الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نلتقي اليوم في زمنٍ تتزاحم فيه الأزمات العالمية، وتتقاطع فيه الصراعات الجيوسياسية مع السباق المحموم نحو السيطرة على الأسواق والمعادن النادرة، فتداعيات الحروب والنزاعات، والتغيرات المناخية، وتقلبات الاقتصاد العالمي، أدّت في بعض دولنا العربية إلى تكريس و اقع اجتماعي هش يهدد منظومة الحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائق ومسار الانتقال العادل للتنمية. وفي ظل محدودية البيانات والإحصائيات، تؤكد الدلائل

جميعها أن الفقر، والاقتصـــاد غير المنظم، والأزمات الممتدة، تشكّل بيئة خصبة لانتشار عمل الأطفال.

وفي قلب هذا المشـــهد المأزوم يقف الطفل العامل، بين أكثر الفئات هشاشة، يواجه خطراً مركباً بين حاضرٍ مثقل بالتحديات ومستقبلٍ مجهول تُصادر فيه فرصه في التعليم والصحة والحياة الكريمة.

فأحدث التقديرات العالمية لعام 2024 تشـــير إلى اســـتمرار انخراط نحو 138 مليون طفل في عمل الأطفال، منهم 54 مليوناً في أعمال خطرة تهدد صحتهم وسلامتهم ونماءهم. وهذه الأرقام، تُظهر إخفاقاً دولياً في تحقيق الهدف العالمي بالقضـــاء على عمل الأطفال بحلول عام 2025.

هذه الأرقام، للأسف، ليست عدداً مجرداً؛ إنها وجوهٌ وأسماء وأحلام، وقصـــص حيّة لأطفالٍ حرموا من مقاعد الدراســـة، ودُفعوا إلى ســـوق العمل تحت وطأة الفقر والأزمات. وإنّ مســـؤوليتنا تحتّم علينا أن نواجه هذه الحقيقة، فنحن في نهاية عام 2025، والطريق لا يزال طويل أمامنا. فظاهرة عمل الأطفال متعددة الأبعاد؛ ترتبط بنمو الاقتصـــاد، ومســـتوى الحماية

الاجتماعية، وجودة التعليم، وقدرة الأسر على الصمود. ولهذا فإن معالجتها تتطلّب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول المجتزأة.

الحضور الكريم

نحن في منظمة العمل العربية، وبتعاوننا الوثيق مع جامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" والمجلس العربي للطفولة، نؤمن بأن حماية حقوق الطفل التزامٌ جماعي يقع في صميم أولوياتنا. ووفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، ونداء ديربان، والمقصد السابع من الهدف الثامن للتنمية المستدامة، فإن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وحظر عمل الأطفال بجميع أشكاله، استحقاقٌ دولي تأخّر تحقيقه. وهذا يفرض علينا توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل الأسر الهشة والعاملة في الاقتصاد غير المنظم، ودمج خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في إطار يعزز الوصول الشامل للأطفال. كما يفرض علينا الاستثمار في البيانات والرصد الرقمي لمتابعة التسرب المدرسي وعمل الأطفال، وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام لكسر دوائر الصمت ومواجهة

الصور النمطية التي تبرر تشغيل الأطفال، وتسخير التحول الرقمي لتحقيق أهدافنا.

ولا يمكننا بلوغ هذه الأهداف دون شراكة حقيقية بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال، والجهات الحكومية المختصة والمجتمع المدني، للارتقاء بمنظومة شاملة لحماية الطفل، استناداً إلى مرجعيات عربية ودولية، من بينها اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، وخاصة الاتفاقية رقم 18 بشأن عمل الأحداث، والتوصية رقم 9 بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم، إضافة إلى إعلان الدوحة السياسي الذي أقره قادة العالم الشهر الماضي في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والذي أكد أن العدالة لاتقاس بمتوسطات النمو، بل بمدى صونها لكرامة الإنسان وحمايتها لأضعف الفئات؛ وأن التنمية لا تكتمل دون إنصاف الأجيال القادمة؛ وأن الفئات الهشة من النساء والأطفال تستحق أولوية قصوى في السياسات العامة، مع اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على جميع أشكال ومظاهر عمل الأطفال. وتعزيز إدماج السياسات والبرامج المراعية للطفل في الاستراتيجيات الوطنية بما في ذلك برامج

الحماية الاجتماعية التي تقدم حزمة متكاملة من الخدمات الأساسية.

أصحاب المعالي والسعادة،

لا يمكن الحديث عن حقوق الطفل العربي دون الوقوف أمام مأساة أطفال غزة الذين يواجهون أبشع صور الانتهاك لحقوق الطفل. فمنهم من قضى تحت القصف، ومنهم من أصيب بإعاقات دائمة أو يعاني صدمات نفسية قاسية. إنّ ما يتعرض له أطفال فلسطين امتحانٌ حقيقي لضمير الإنسانية، واختبارٌ لمصداقية التزامنا بالمواثيق الدولية التي تُقرّبأن حق الطفل في الحياة والأمان والتعليم والصحة هو حق غير قابل للمساومة.

نحن اليوم أمام لحظةٍ فارقة؛ إمّا أن نعيد للطفولة وجهَها الحقيقي في السياسات العامة، أو نترك جيلاً كاملاً يسحق بين مسننات الفقر والنزاعات والأزمات. فمستقبل مجتمعاتنا يُقاس بمدى قدرتنا على حماية من لا صوت لهم. فلنتعهد، من هذا المؤتمر، بألا يكون أي طفلٍ عربي ضحية ظروف قاهرة، وألا يضطر أي طفل إلى الاختيار بين العمل والمدرسة، وبين الحياة الكريمة والبحث عن لقمة العيش.

ولنعمل معاً في مسار عربي، يبدأ بمراجعة السياسات الاجتماعية والتشريعات الوطنية، ولننسق المو اقف قبيل القمة العالمية المقبلة للقضاء على عمل الأطفال في المغرب عام 2026، كي نقدم موقفاً عربياً موحداً يستند إلى إنجازات ملموسة.

فِي الخِتَام، أتوجه بالشكروالتقدير إلى جامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، وإلى جميع الشركاء والخبراء المشاركين في هذا المؤتمر، وإلى فريق العمل على جهودهم المبذولة في التحضير والإعداد والتنظيم.

أشكرُ حضوركم الكريم ، متمنّياً لأعمال مؤتمرنا التوفيق والنجاح، ولأطفالنا في كل أرجاء الوطن العربي، مستقبلاً يليق بأحلامهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..